TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/EM.24/3
14 November 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
اجتماع الخبراء المعني بتيسير التجارة كمحرك للتنمية
جنيف، ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

تقرير اجتماع الخبراء المعني بتيسير التجارة كمحركٍ للتنمية

المعقود في قصر الأمم، جنيف
في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

المحتويات

الفصل		*الفقـــــرات*	*الصفحة*
الأول-	ملخص أعده الرئيس	١ - ٥٤	٢
الثاني -	المسائل التنظيمية	٥٥-٥٩	١١
المرفق			
الحضور			١٢

(A) GE.05-52666 211205 211205

الفصل الأول

ملخص أعده الرئيس

مقدمة

١- عقد اجتماع الخبراء المعني بتيسير التجارة كمحركٍ للتنمية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عملاً بمقرر لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية في دورتها التاسعة. وكان معروضاً أمام الخبراء وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بعنوان "تيسير التجارة كمحركٍ للتنمية" (TD/B/COM.3/EM.24/2).

٢- وشكل هذا الاجتماع منتدى للتمعن في المسائل الناشئة والنظر في بدائل عن السياسات والإجراءات المتبعة لتيسير التجارة والنقل التي من شأنها أن تدعم استراتيجيات البلدان الإنمائية.

٣- وقد أتى الخبراء من وزارات التجارة والنقل ومن وزارات ووكالات أخرى، فضلاً عن مؤسسات للقطاع الخاص وشركات نقلٍ عامة وخاصة، ومنظمات متخصصة معنية بالتجارة والنقل والمفاوضات المتعددة الأطراف.

٤- وهذا الملخص هو تجميع للمناقشات الموضوعية في إطار العناوين التالية:

- تيسير التجارة والنقل، والتنمية
- تيسير التجارة والتكامل الإقليمي
- توقعات القطاع الخاص من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة
- تنفيذ تدابير تيسير التجارة
- الاستنتاجات والسبيل نحو التقدم.

تيسير التجارة والنقل، والتنمية

٥- تولي بلدان نامية كثيرة التجارة كنسبةٍ من الدخل الوطني مكانةً أهم مما توليه لها معظم الاقتصادات المتقدمة الكبيرة. وتشمل التجارة الدولية السلع والخدمات وعمليات النقل والمركبات والبنية الأساسية. ويستلزم كل عنصرٍ من هذه العناصر تفاعلات بين مختلف الوكالات والوزارات والجهات الفاعلة من القطاع الخاص. وهذا بدوره يؤدي إلى ضرورة إجراء مشاوراتٍ مستفيضة وعمليات تنسيق فيما بين الجهات الفاعلة.

٦- وتقدر المكاسب المحتملة من عائدات تيسير التجارة والنقل في المدى المتوسط بنسبةٍ تتراوح بين ٢ و٣ في المائة من القيمة الإجمالية للسلع المتداولة في التبادل التجاري. وتتعلق الفوائد الهامة لتدابيرٍ تيسير التجارة والنقل بوفوراتٍ في الوقت غالباً ما تفوق وفورات التكلفة المباشرة أهميةً.

٧- وتشمل العقبات التي تعوق عمليتي النقل والتجارة التباين القائم بين المعايير والأنظمة، وعدم ملاءمة البنية الأساسية للنقل، وعدم كفاية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والافتقار إلى تأمين المسؤولية والشحن، وعدم توفير الحماية للمشغلين الوطنيين. وتتعلق إحدى العراقيل العملية المتكررة التي تعوق التجارة الدولية بتعدد الشهادات (مثل شهادات المنشأ) وبالافتقار إلى نموذجٍ موحد لتقديم الشهادات التي يحق للأطراف إصدارها. والالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة والناشئة عن المفاوضات المستمرة في منظمة التجارة العالمية يمكن أن تكون مفيدة لبعض البلدان النامية تحديداً. ومن شأن إبرام اتفاقات متعددة الأطراف لتيسير التجارة أن يعود بالنفع على التجارة بين بلدان الجنوب وفيما بين الأقاليم.

٨- ويمكن لعملية تيسير التجارة أن تخفض التكلفة الإجمالية للصفقات التجارية الدولية من خلال مواءمة يتفق عليها دولياً بين الإجراءات والوثائق الهامة المتعلقة بالتجارة والنقل. فالحاجة إلى هذا التيسير ازدادت أثناء العقد الأخير نتيجة الاتجاهات التي ظهرت في التصنيع الدولي وحسنت إمكانية الوصول إلى الأسواق من خلال تخفيض التعريفات ورسم جغرافيا جديدة للتجارة والعمل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩- ورغم أن لتيسير التجارة أهمية حاسمة، فإن لبناء القدرات التي تضمن قدرة المشغلين الوطنيين على المنافسة في الأسواق أهميتها أيضاً. وتتمثل إحدى طرق الاستفادة من الجهود الرامية إلى تيسير التجارة في تحديد منافذ للمشغلين الوطنيين على طول سلسلة الخدمات اللوجستية. وبهذه الطريقة، تنشأ عمليات القيمة المضافة ويتمكن مشغلو النقل الوطنيون من دخول أسواق جديدة والتنافس دون الإجحاف بالمستوردين والمصدرين الوطنيين.

١٠- وما تجدر الإشارة إليه كذلك هو نمو قطاع الخدمات البريدية والتسليم السريع. فهذا التطور يبين الأنماط المتغيرة للتجارة وعمليات الإنتاج المعولمة. وتيسير هذه التجارة هام ليس فقط بالنسبة للبلدان الراغبة في المشاركة في هذه الصناعة المتنامية وإنما أيضاً بالنسبة لجميع البلدان التي تتاجر بالسلع المتأثرة بعامل الوقت أو التي تعتمد عمليات إنتاجها على التسليم في الوقت المناسب.

١١- وقد أُشير، عند النظر في العراقيل المعروفة تماماً، إلى أن اللجوء الإجباري في العديد من البلدان إلى خدمات سماسرة التخليص الجمركي يزيد التكاليف ارتفاعاً ويتسبب غالباً في حدوث المزيد من التأخير، فهؤلاء السماسرة ليسوا دائماً على دراية بالشروط الإجرائية السارية. لكن بعض الخبراء قالوا، في ردهم على هذا الرأي، إن سماسرة التخليص الجمركي يضطلعون بدورٍ هام في ضمان الامتثال للقواعد المعمول بها حالياً، لا سيما في الحالات التي لا يستطيع فيها التجار أداء مهام التخليص الجمركي بأنفسهم نظراً لتجربتهم المتواضعة ومعرفتهم المحدودة بالقواعد والقوانين والممارسات الوطنية.

١٢- وأحد التحديات الكبيرة في تعزيز تيسير التجارة والنقل يتمثل في أن تكاليف التنفيذ مباشرة، في حين أن المكاسب محتملة ولا يمكن الاعتماد عليها في المدى البعيد. وهذا الوضع يجعل من الصعب في أحيان كثيرة إقناع صانعي القرارات بالمباشرة في أي عملية إصلاح، رغم أنه من المحتمل رجحان كفة الفوائد على التكاليف. وتحديداً فإن الاعتقاد السائد في البلدان المثقلة بالديون وأقل البلدان نمواً وأن الإصلاح الضروري لا يترجم دائماً إلى عملٍ ملموس.

١٣- غير أن الدراسات المقدمة في الاجتماع أفادت بوجود علاقة إيجابية بين التنمية ومؤشرات تيسير التجارة. وهذه العلاقة تتجلى من خلال كثرة طلبات التوقيعات والأختام وعمليات المعاينة المادية الشائعة في البلدان ذات الدخل المنخفض، ومن خلال حجم الفساد المرتبط بالمستندات الورقية. وقد بينت إحدى الدراسات أن حالات التأخير في الاستيراد تعزى إلى الوثائق السابقة للوصول (٥٩ في المائة) والتخليص الجمركي (١٦ في المائة) وعمليات الموانئ (١٢ في المائة) والنقل الداخلي (١٣ في المائة).

١٤- وضماناً لتطبيق المعايير المشتركة في المسائل المتصلة بالنقل والجمارك، تجري بلدان نامية عديدة مواءمة لأطرها القانونية المحلية مع أحكام مختلف الاتفاقيات الدولية والصكوك الأخرى المتصلة بتيسير التجارة، بما فيها الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري لعام ١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المنقحة لعام ١٩٩٩) والاتفاقية المتعلقة بالتجارة العابرة للدول غير الساحلية (لعام ١٩٦٥).

١٥- وتنامي الشواغل والمتطلبات الأمنية يزيد من الحاجة إلى تيسير التجارة والنقل. وهذا ما جعل للتعاون والتنسيق الدوليين الوثيقين بين القطاعين العام والخاص أهمية حاسمة.

١٦- والغاية من اعتماد المنظمة الجمركية العالمية مؤخراً لإطار المعايير المتعلقة بتأمين وتيسير التجارة العالمية هي وضع خطة عمل تنظيمية لتنفيذ تدابير الأمن التجاري وإتاحة الفرصة أمام المجتمع التجاري لجني مكاسب شتى من تيسير التجارة.

تيسير التجارة والتكامل الإقليمي

١٧- تركز عادةً مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي على تحرير التجارة وتخفيض التعريفات وإلغاء الحصص. غير أن مسائل تيسير التجارة قد حظيت هي أيضاً بمزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، غالباً ما تدرج تدابير محددة عديدة لتيسير التجارة، بما فيها تلك المتصلة بتجارة النقل العابر والتنسيق عند نقاط عبور الحدود، في جداول أعمال المنظمات الإقليمية لتعزيز التجارة. وبالمثل، فإن إزالة الحواجز التجارية تعتبر بمثابة دافعٍ للتكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي.

١٨- وتشمل الأنشطة الإقليمية النموذجية المتعلقة بتيسير التجارة والنقل بناء القدرات، وخطط الضمان الجمركي الإقليمي، وقواعد المنشأ، ومنح الترخيص للوكلاء الجمركيين، والمعايير الجمركية المشتركة، والتوحيد الإقليمي للوثائق، والاعتراف المتبادل برخص السيارات والسياقة للأطراف الثالثة. كما أنه توجد خطط إقليمية تتيح المجال للتعاون بين السلطات الجمركية والشبكات الإقليمية لغرف التجارة.

١٩- وعلاوةً على ذلك، فإن الآليات الإقليمية، مثل اتفاقات تبسيط إجراءات منح التأشيرات، تبرم في أحيان كثيرة لتسهيل تنقل الأشخاص. وبالنظر إلى أن المركبات التي تنقل السلع المتداولة في التبادل التجاري تستوجب أيضاً نقل الأشخاص، فإن هذه الخطط تيسر أيضاً تجارة السلع.

٢٠- وتعتمد التجارة على نظم تمويل فعالة لعمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك خطة تأمين الحمولة وخطة الضمان الجمركي. وتشمل المبادرات العديدة للتكامل الإقليمي جهوداً تشجع على إنشاء مصارف إقليمية ووضع خططٍ للتسوية.

٢١- والتحديات الرئيسية التي تصادفها منطقتا شرق وجنوب أفريقيا في التجارة ما بين الأقاليم تتعلق بكلٍ من الوكلاء الجمركيين ورسوم التخليص الجمركي، وغرامات تأخير تفريغ الحمولة، وفترات العبور، وتسرب العائدات، والبنية الأساسية للنقل. وفيما يتعلق بحالات التأخر في العبور، ثمة قيود محددة ذات صلة بعدم ملاءمة قدرات الوكلاء، والإفراط في طلب الوثائق، والفساد، والافتقار إلى التنسيق، وعدم كفاية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعدم اكتمال المعلومات بشأن القواعد والأنظمة المطبقة.

٢٢- وقد اقترح بعث مبادرة إقليمية في منطقة غرب أفريقيا لإنشاء هيئة أو وكالة تنسيق تتولى تنسيق تنفيذ تدابير منظمة التجارة العالمية المتفق عليها في المنطقة. وقيل إن تباين القدرات بين البلدان في المنطقة وظروف كل منها يستلزم إنشاء هيئة شاملة لمراقبة وتنسيق تنفيذ تدابير تيسير التجارة والنقل. وفي جنوب وشرق أفريقيا، باشرت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا تنفيذ مبادراتٍ إقليمية عديدة لتيسير التجارة والنقل، ولا سيما ما يتعلق منها بالتجارة العابرة.

٢٣- وفي أمريكا الجنوبية، ترتبط مبادرات كثيرة لتيسير التجارة ارتباطاً وثيقاً بالمبادرة الإقليمية للتكامل في أمريكا الجنوبية وبرامجها المتعلقة بالبنية الأساسية. ويمكن إدراج تيسير التجارة والنقل في عمليات التكامل الإقليمي مثل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل المتعدد الوسائط والوسائل المالية وإيجاد أسواق إقليمية للطاقة. وتُتخذ المبادرات الهامة الأخرى داخل التجمعات دون الإقليمية، ولا سيما في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٢٤- وفي وسط وغرب آسيا، تتعلق إحدى المسائل ذات الأهمية الخاصة بالتجارة العابرة، ذلك أن هذه المنطقة تشمل بلداناً كثيرة غير ساحلية وتقع عموماً بين كتلتين تجاريتين هامتين تمر تجارتها العابرة في المنطقة. وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي على تنفيذ برامج عديدة لتيسير التجارة العابرة.

٢٥- وتعتمد البلدان غير الساحلية اعتماداً كبيراً على التجارة الفعالة وتيسير النقل، وهي تحتاج إلى بنية أساسية ملائمة للنقل وإطار قانوني تمكيني ونظام إداري فعال وموارد بشرية وقدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٦- ومن المسلَّم به أنه في الوقت الذي يعتبر فيه التعاون من خلال ترتيبات ثنائية أو إقليمية للنقل أمراً ضرورياً، ينبغي أن تظل الاتفاقات أو الصكوك المتعمدة على الصعيدين المحلي والإقليمي متوائمة مع أهداف الاتفاقيات ذات الصلة المتفق عليها دولياً.

توقعات القطاع الخاص من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

٢٧- أبرز التقرير المتعلق بالحالة الراهنة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية أن هذه المفاوضات يحركها الأعضاء. وفي أثناء انعقاد اجتماع الخبراء، قدمت الدول المتقدمة والنامية الأعضاء في المنظمة أكثر من ٦٠ مقترحاً. وقد

تناولت هذه المقترحات طيفاً واسعاً من التدابير المتصلة بتيسير التجارة والنقل، تراوحت بين تحسينات وتوضيحات لكل من المادة الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وبين التعاون الجمركي والمساعدة التقنية والمعاملة الخاصة والتفاضلية وآثار التكلفة.

٢٨- والأنشطة التي تنفذها منظمة التجارة العالمية وينفذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات دولية أخرى في إطار دعم هذه المفاوضات، بما فيها بناء القدرات والمساعدة التقنية، هي أنشطة تمضي قُدماً وفقاً للولايات الممنوحة وخطط العمل المقررة.

٢٩- ويشمل القطاع الخاص مصالح تجارية شتى، منها الشركات الكبرى والصغيرة ومقدمو الخدمات ومستخدموها، والمشاريع الوطنية والدولية، والشركات المستقرة فضلاً عن الشركات التي تعمل على دخول أسواق جديدة. والمؤسسات التي لها مصالح مختلفة كهذه لا تشاطر بالضرورة الدوافع ذاتها المستخدمة لدعم تدابير تيسير التجارة.

٣٠- وعلى الرغم من تباين المصالح، فإن وكلاء القطاع الخاص يواجهون عقبات وتحديات مشتركة أثناء تنفيذ جميع مراحل عملياتهم. وقد آل ذلك إلى موافقة مشاركين كثيرين على عددٍ من المبادئ التوجيهية التي ينبغي مراعاتها أثناء وضع منظمة التجارة العالمية لأي اتفاقٍ جديد بشأن تيسير التجارة.

٣١- والعناصر الرئيسية المتوقع منها أن تشكل جزءاً من اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة تشمل قواعد النقل ونظمه وعملياته؛ وضرورة التشاور مع أصحاب الأعمال التجارية والأطراف الأخرى المهتمة قبل سن أية قوانين أو أنظمة جديدة؛ ونشر المعلومات ذات الصلة المتعلقة بتوافر مراكز استرشاد؛ ودفع رسوم وتكاليف معقولة وغير تمييزية؛ وتبسيط الإجراءات الحدودية؛ واستخدام منهجيات تستند إلى إدارة المخاطر؛ وتوحيد الوثائق؛ وإنشاء مرافق وحيدة النافذة؛ وإنشاء آلية استعراضية لتقييم مدى الفائدة من و/أو الحاجة إلى نظام ما أو قاعدة معينة؛ ووضع نهجٍ محسنة ومتسقة ومنسقة للجمارك والوكالات الأخرى؛ وتوفير مخصصات تُمكِّن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٢- وشدد بعض الخبراء على ضرورة إبرام اتفاقٍ شامل ومتسق وقابلٍ للإدارة والفهم والتطبيق. وعلاوةً على ذلك، اقترحوا أيضاً أن تتولى منظمات دولية تضطلعٍ بدورٍ بارز عملية الإدارة الإيجابية. ولضمان الامتثال لأحكام الاتفاق وإنفاذها، أكد الخبراء على اللجوء، كملاذٍ أخير، إلى إحالة أي منازعة قضائية وفق الاتفاق إلى آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

تنفيذ تدابير تيسير التجارة

٣٣- لا بد لتنفيذ تدابير تيسير التجارة من الاعتماد على المعارف المحلية، والاستناد إلى التجارة الإقليمية وشبكات تيسير النقل، والاستفادة من الأدوات الموجودة. كما يتطلب هذا التنفيذ التزاماً على أوسع نطاقٍ ممكن من المؤسسات الحكومية فضلاً عن المجتمع التجاري.

٣٤- وفيما يتعلق بإدخال تدابير التيسير عند نقاط عبور الحدود، قيل إنه من الضروري أن يشارك منذ البداية أصحاب المصلحة المحليون في هذا المشروع. وقد تؤدي التقديرات الخاطئة للتكاليف والمكاسب المرتبطة بالمشروع إلى فشله. وفي الواقع، قد تعتبر المجتمعات المحلية أن هذا المشروع ليس لصالحها ومن ثم قد تعارض بشدة إجراء إصلاحات عند نقاط عبور الحدود. وكان العامل الآخر الذي تمت مناقشته الحاجة إلى ترتيبات واضحة بشأن ملكية وعمل المنشآت عند الحدود، فضلاً عن الانتقاء المتأني للمؤسسة الرائدة. والأمثلة عن المبادرات ذات الصلة المتعلقة بعبور الحدود تشمل "النافذة الوحيدة" والمنشآت المادية والعمليات المشتركة للإدارات الجمركية.

٣٥- وقال الخبراء إن تيسير التجارة والنقل يجب ألا يستثني البنية الأساسية المادية. فهذه عملية تثير على ما يبدو قلقاً خاصاً في إطار المفاوضات المستمرة في منظمة التجارة العالمية، حيث تركز بالأخص عمليتا تحسين وتوضيح مضمون كل من المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤ على مسائل إجرائية "بسيطة"، في حين تتغاضى عن مسائل البنية الأساسية المادية الصعبة والمكلفة. وفي الوقت ذاته، تبيَن أن لتيسير التجارة والنقل مكاسب تتجاوز تلك التي تشكل إضافة لمشاريع البنية الأساسية.

٣٦- وقد أفادت تقارير عديدة بشأن تجارب وطنية أن لتدابير تيسير التجارة والنقل آثاراً إيجابية على التقدم العام لأي بلد. وربما يشجع إدخال القطاع العام للتكنولوجيات الجديدة صغار المستوردين والمصدرين على تحديث إجراءاتهم التجارية. ومن شأن مبادرات بناء القدرات الهادفة إلى دعم تيسير التجارة والنقل أن ترفع على الأغلب من المستوى العام للوعي والمعرفة بالتكنولوجيا. وبالمثل، فقد تشمل الإصلاحات القانونية اللازم إجراؤها في سياق التصديق على الاتفاقيات الدولية إجراء استعراضٍ شامل لتشريعات وطنية ولى زمنها. وأخيراً، فإن الجهود العامة الرامية لتكريس النزاهة من شأنها الإفادة من تدابير تيسير التجارة والنقل التي تحد من السلطة التقديرية لفرادى موظفي الخدمة المدنية في تفسير القوانين والأنظمة.

٣٧- وقد أُشير إلى حالاتٍ عديدة كان فيها لتحديث الجمارك أثر إيجابي هام على تحصيل الإيرادات. وفي الواقع، فإن أتمتة الجمارك، حتى في الحالات التي خُفضت فيها المعدلات التعريفية قد تجاوزت تعويض الخسائر الناجمة عن هذه التخفيضات لتحقق زيادة إجمالية في الضرائب المحصلة. وفي إحدى الحالات المذكورة، ساعدت أتمتة الجمارك على تخفيض فترة التخليص الجمركي من ١٨ يوماً إلى يوم واحد. والإصلاح الجمركي يستوجب قطع التزام من وكلاء القطاع العام كما من وكلاء القطاع الخاص ممن قد يعارضون هذا الإصلاح. ويجب ألا تقتصر أتمتة الجمارك على إدخال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، بل يجب أن تشكل أيضاً جزءاً من إصلاح جمركي شامل وخطة واسعة لبناء القدرات.

٣٨- وقد أُشير إلى أنه يمكن لبعض الحلول التي اقترحتها مؤخراً المنظمة الجمركية العالمية، مثل الدراسة المتعلقة بمهل التخليص والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالنزاهة، أن تكون وجيهة لمعالجة قضايا التجارة والنقل وخاصةً للإدارة السليمة. وشملت الصكوك المتعلقة بالنزاهة إعلان مجلس التعاون الجمركي بشأن الإدارة السليمة والنزاهة في الجمارك، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (إعلان أروشا المنقح)، والمدونة النموذجية للأخلاقيات والسلوك، ومجموعة أفضل الممارسات النزيهة الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٥.

٣٩- وتفيد التجارب في بعض البلدان الأفريقية أن التنفيذ الناجح لتدابير تيسير التجارة يتوقف على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع الشبكات الإقليمية لتيسير التجارة والنقل، والإرادة السياسية، وإشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في برامج بناء القدرات.

٤٠- ومفهوم "النافذة الوحيدة" هو تدبير ذو أهمية خاصة لتيسير التجارة والنقل، ذلك لأنه يضع خطة يمكن الاعتماد عليها في وضع المزيد من برامج تيسير التجارة. وقد تم إنشاء النافذة الوحيدة في بلدان نامية عديدة. ففي إحدى البلدان الأفريقية، حلت النافذة الوحيدة محل ٤٠ وثيقة لازمة لعمليات الاستيراد والتصدير. وكان استمرار تزويد الوزارات ذات الصلة بالموارد البشرية من العوامل الرئيسية المساهمة في إنجاح هذه المبادرة. وتمثل عامل آخر في المشاركة المبكرة والتامة لإدارة الجمارك وأصحاب المصلحة الرئيسيين الفاعلين في القطاع الخاص معاً. كما أحاط الخبراء علماً بالتجارب الإيجابية من التعاون القائم بين مبادرات النافذة الوحيدة في عددٍ من البلدان النامية.

٤١- ويمكن بل وينبغي لمستوى الأتمتة ومستوى التكنولوجيا المستخدمين في إطار تدابير التيسير المختلفة أن يتبايـنا تبعاً للأوضاع الفعلية لكل بلد. ومثال ذلك أن النافذة الوحيدة في بلدان لديها مجتمع تجاري يألف التكنولوجيات المعقدة قد تستخدم الأتمتة أكثر من نافذة وحيدة في بلدانٍ يقل فيها اطلاع التجار ومزودي الخدمات على التكنولوجيا الحالية. وفي هذا السياق، أبرز بعض الخبراء أهمية الحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٢- وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة، أشير إلى أن المرفق "دال" من "حزمة تموز/يوليه" ينص على عدم اضطرار أقل البلدان نمواً وبلدان نامية أخرى لتنفيذ تدابير لا تتناسب مع قدراتها التنفيذية. وعلاوةً على ذلك، فإن المرفق "دال" ينص على توسيع نطاق المعاملة الخاصة والتفاضلية ليتجاوز مجرد منح مهل زمنية انتقالية أطول. وتدور في الوقت الراهن مناقشات في منظمة التجارة العالمية تتعلق بإنشاء آلية لتقييم القدرات التنفيذية ومدى ملاءمة المعاملة الخاصة والتفاضلية.

٤٣- وناقش الخبراء صلات الربط بين مختلف جوانب المرفق "دال" لحزمة تموز/يوليه، ولا سيما تلك القائمة بين التدابير المقترحة لتيسير التجارة وقدرات البلدان على تنفيذها. ويعتقد البعض أنه ينبغي الاتفاق على التدابير قبل توزيع المساعدة التقنية حتى تتمكن البلدان من تطوير قدراتها التنفيذية اللازمة. في حين رأى البعض الآخر أن هناك حاجة إلى تقديم مساعدة تقنية إضافية ومواصلة بناء القدرات، وإقرار معاملة خاصة وتفضيلية مفصلة حسب البلد، وإنشاء آلية مراقبة ذات صلة. وهذا يعني تقديم المساعدة التقنية قبل قطع أي التزام، وكذلك بعد التوصل إلى أي اتفاق، بحيث يصبح تنفيذ الالتزام ممكناً.

الاستنتاجات والطريق نحو التقدم

٤٤- تختلف البلدان عن بعضها البعض، وتحتاج استراتيجيات تيسير التجارة التنمية إلى تفصيلٍ يناسب، مثلاً، البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. هذا وتتفق دراسات حالات عديدة، في استنتاجاتها، حول المكاسب العامة لإنشاء نظامٍ فعال لتيسير التجارة والنقل. وهذه المكاسب تشمل المزيد من

المنافسة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الموارد البشرية والمعرفة والنقل والامتثال لاتفاق الغات والارتقاء بمستوى تحصيل الإيرادات الحكومية.

٤٥- وللعقبات البيروقراطية الموجودة حالياً تكلفة باهظة على الأعمال التجارية، وكذلك على إيرادات الدولة. وإزالتها تفيد القطاعين الخاص والعام معاً.

٤٦- ومن المفترض أن يؤدي تيسير التجارة والنقل دوراً متنامياً في ضمان إدماج أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية وغيرها من البلدان الضعيفة في الاقتصاد العالمي. ومن الضروري القيام بعملٍ منسق لدعم هذه البلدان في مساعيها. ومن المهم التطلع نحو تحقيق توازن عادل للمكاسب المتأتية عن تدابير تيسير التجارة والنقل فيما بين جميع الشركاء التجاريين.

٤٧- ويتطلب تنفيذ تدابير تيسير التجارة إجراء تحليلٍ شامل للاختناقات والتكاليف، فضلاً عن مقارنة الممارسات الحالية مع المعايير والمقاييس الدولية. ويمكن للمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأونكتاد، أن تقدم مساهماتٍ قيمة لهذه التحليلات.

٤٨- ومن المتوقع أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً متنامياً في تصميم وتنفيذ تدابير وبرامج تيسير التجارة والنقل. ومن المرتقب أن تحتفظ أتمتة الجمارك بأهميتها الخاصة، وأن يواصل النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد أداء دور هام في هذا المجال.

٤٩- ومن الضروري إنشاء آليات مؤسسية أو تعزيزها على نحو يضمن إدراج مسألة تيسير التجارة والنقل في عملية التنمية. ويجب تقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء المؤسسات والتدريب وبناء القدرات معاً.

٥٠- وثمة أدلة قوية على أن للتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المتأثرة والجهود المشتركة والشراكات القائمة بين القطاعين الخاص والعام أهمية حاسمة في جعل الإصلاحات نافذة ومستدامة. وإحدى هذه الآليات هي الشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة[(١)]، التي تتضمن معلومات مستفيضة عن تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك الوثائق والأحداث وآخر التطورات. ودعم هذا الموقع تتولاه معاً منظمات دولية ذات صلة، من ضمنها البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة الجمركية العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

٥١- وستضطلع المنظمات الإقليمية بدورٍ رئيسي في تعجيل عملية تيسير التجارة وفي تنفيذ التدابير التي قد تنجم عن اتفاقٍ متعدد الأطراف بشأن تيسير التجارة. كما أن التعاون التقني مع الهيئات الدولية ضروري، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، وهنا ينبغي للأونكتاد مواصلة الاضطلاع بدورٍ هام.

---

(١) *www.gfptt.org*.

٥٢- وتواجه البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة تحديات معينة تستأهل من المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً. وتشمل الإجراءات المحددة ذات الصلة الاطلاع المتبادل على الخبرات المتعلقة بالمنهجيات المتبعة لتحصيل الرسوم الجمركية بما يعكس الخدمات المقدمة.

٥٣- وبخطى سريعة تصبح المساعدة المقدمة للتجارة ضرورة. وقد يصبح للمساعدة التقنية المالية ولخطط التدريب فضلاً عن وضع بنية أساسية جديدة في هذا الميدان المتعلق بتيسير التجارة والنقل دور هام في هذا المجال.

٥٤- وتقدم منظمات دولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دعماً هاماً للمفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وتدل التجربة على أن هذا الدعم يأتي إلى حدٍ كبير من مشاركة القطاع الخاص، وكذلك من التنسيق الوثيق بين الخبراء من العواصم والمفاوضين ممن يتخذون من جنيف مقراً لهم. ومن الضروري إيلاء اهتمامٍ خاص للمساعدة في تنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها أثناء عملية التفاوض في منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

عقد اجتماع الخبراء

٥٥- عُقد اجتماع الخبراء المعني بتيسير التجارة كمحرك للتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٥٦- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: صاحب السعادة السيد خوان أنتونيو مارش (إسبانيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد دياراتنا سيلفا (سري لانكا)

إقرار جدول الأعمال (البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٧- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.24/1. وبناءً على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تيسير التجارة كمحرك للتنمية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

الوثائق

٥٨- عُرضـــت على اجتماع الخبراء، لأغراض النظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة من أمانة الأونكتاد بعنوان "تيسير التجارة كمحرك للتنمية" (TD/B/COM.3/EM,24/2).

اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٩- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بأن يعد التقرير النهائي للاجتماع تحت إشراف الرئيس.

المرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	تايلند	كوت ديفوار
الأردن	ترينيداد وتوباغو	كينيا
إسبانيا	الجزائر	لاتفيا
أفغانستان	الجمهورية التشيكية	لبنان
ألمانيا	الجمهورية العربية السورية	ماليزيا
إندونيسيا	جمهورية كوريا	مدغشقر
أنغولا	زامبيا	مصر
أوزبكستان	زمبابوي	المكسيك
أوغندا	سري لانكا	المملكة العربية السعودية
إيطاليا	سلوفاكيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
باراغواي	السنغال	وآيرلندا الشمالية
البرازيل	سورينام	منغوليا
بربادوس	السويد	موريتانيا
بنغلاديش	سويسرا	موريشيوس
بنما	الصين	موزامبيق
بنن	عمان	ميانمار
بوتان	غابون	نيبال
بوتسوانا	فرنسا	هايتي
بوركينا فاسو	الفلبين	هندوراس
بولندا	فييت نام	هولندا
بوليفيا	قطر	الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاروس	كمبوديا	اليابان
	كندا	اليمن

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.3/EM.24/INF.1.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣- وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية

الفئة الخاصة

الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن

الرابطة الدولية للنقل المتعدد الوسائط

٥- وحضر الاجتماع الأخصائيون التالية أسماؤهم:

تيسير التجارة والنقل، والتنمية

السيدة أنجيلا ستراشان، أمانة الكومنولث، لندن، المملكة المتحدة

السيد مارك جوهل، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة

السيدة كلوديا إتزرود، شركة "كلاس" لتصنيع الآلات الزراعية

السيدة ماريليا مارتينيز ريفاس، مستشارة في التجارة والتيسير، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة

السيد شونديب بانيرجي، شركة "ستبرو" المحدودة، المملكة المتحدة

تيسير التجارة والتكامل الإقليمي

السيد آرنولد نكوما، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

السيد أورهان آيسيك، منظمة التعاون الاقتصادي

السيد جوناثان كلاريدج، المفوضية الأوروبية

حالة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

السيدة نورا نيوفِلد، منظمة التجارة العالمية

توقعات القطاع الخاص من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

السيد ديفيد ويكفورد، تحالف تيسير التجارة

السيد إدوارد أروغا فاليري، فريق الخبراء المعني بإجراءات الاستيراد والتصدير التابع لاتحاد الصناعات الأوروبية للأغذية الزراعية

السيد ساندرو كونسولي، الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن

السيدة ماريا ديل روساريو سولاري رافو، مديرة العلاقات الدولية والتقنية، غرفة التجارة، بوينس آيرس، الأرجنتين

السيد سولومون أ. كاسا، الرابطة التزانية لوكلاء الشحن، دار السلام

السيد س. ف. ديفاكار، شركة "ACE" العالمية الخاصة المحدودة، نيودلهي، الهند

السيدة كاترين مينار، حركة المؤسسات الفرنسية، باريس، فرنسا

عرض المسائل التنفيذية في إطار تيسير التجارة

السيدة بريجيت كويندِت، أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية، برن، سويسرا

تنفيذ تدابير تيسير التجارة

صاحب السعادة السيد السفير مانويل أ. ج. تيهانكي، البعثة الدائمة للفلبين لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد إدواردو تِمبونه، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد إبراهيم ديان، تجمع المصالح الاقتصادية ٢٠٠٠، (GAINDE 2000)، السنغال

٦- وحضر الاجتماع المدعوون بصفتهم الخاصة التالية أسماؤهم:

السيد أوزفالدو ر. أغاتيلو، خبير استشاري مستقل، الأرجنتين

السيد جيمس كلاوسون، كبير الموظفين التنفيذيين، التحالف العالمي للكفاءة التجارية، الولايات المتحدة

السيد ر. ماكدوناف، نائب مدير المنظمة الجمركية العالمية، بروكسِل، بلجيكا

السيد موريس ناكوز، خبير في قانون النقل العابر، غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة، بيروت، لبنان

السيد عمر إ. أودارا، تحالف تيسير التجارة، سويسرا

السيد باسكال أوليفيه، منظمة "SOGET" المعني بتوفير الخدمات البحرية والمرفئية، فرنسا

السيد جاك ريت، منظمة "SOGET" المعني بتوفير الخدمات البحرية والمرفئية، فرنسا

السيدة دونا شارب، كبيرة الشركاء في الشركة المحدودة .Sharp Global Partners Ltd، الولايات المتحدة

السيد بالا سوبرامانيام، مدير الرابطة الدولية لتنسيق مناولة الشاحنات، المملكة المتحدة

السيد وليد تلي، الشركة الدولية للخدمات الجيدة في تكنولوجيا المعلومات، بغداد، العراق

- - - - -